عبده محمد الجندي نائب وزير الأعلام :

قناة (الجزيرة) تعكس الرغبة الخفية للممولين لها بعد أن تحولت من النقيض إلى النقيض

الإعلام الخارجي يقف في صف المعارضة.. وقناة «سهيل» تلعب دوراً تضليلياً مستفيدة من عدم وجود قانون يلزمها بالمصداقية

أكد عبده محمد الجندي نائب وزير الإعلام أن خطط وبرامج السياسة الإعلامية للوزارة تهدف الى الانتصار للثقافة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وحرية الصحافة ومواكبة المتغيرات والاتصالات وتقديم المعلومة الصحيحة للناس .. بعض وسائل الإعلام الخارجية توصف بعدم التمتع بالمهنية بعد ان وضعت بعض القنوات الفضائية نفسها في صف المعارضة 200 ٪ لتتحول من اعلام مهني إلى إعلام انتقامي يحرض الشعوب بالتمرد على قياداتها .. مؤكداً أنه لا يمكن الفصل بين السياسة الصحافة، وأن الأعلام المتحرر من العقد والنزعات المستبدة هو المرادف الموضوعي للديمقراطية .. وتطرق في حوار أجرته معه (صحيفة 26 سبتمبر) الى جملة من القضايا المهمة في سياق هذا الحوار. . ولأهمية الحوار تعيد (14 أكتوبر) نشره :

ماهي اولويات وزارة الاعلام وخطتها الرسمية في ظل الاوضاع الحالية والمستجدة؟

اولويات الوزارة تحدد ما لديها من الخطط والبرامج والسياسة الاعلامية المعلنة الهادفة الانتصار لثقافة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وحرية الصحافة والاعتصامات والمظاهرات والمسيرات السلمية ومواكبة المتغيرات والاتصالات وتقديم المعلومة الصحيحة للناس كما هي في الواقع وليس كما يريدها هذا الحزب الحاكم او ذاك الحزب المعارض في عصر يقال عنه عصر الاعلام والمعلومات ، وتحديث وعصرنة كافة الوسائل الاعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة وإزالة كافة القيود والصعوبات والمعوقات امام الاستخدام العقلاني المسؤول لوسائل الاعلام المختلفة على قاعدة الموازنة بين الحرية وبين المسؤولية، بين الحقوق وبين الواجبات الوطنية من اجل مستقبل واعد بالانتصار لرحمة الاختلاف على لعنة الكراهية والحقد.

أخطاء لا إرادية

كيف تقيمون أداء الاعلام اليمني عموماً ، و الصحافة الأهلية والحزبية والمستقلة خصوصاً وكذلك الفضائيات الخاصة وتعاملها إزاء الأزمة السياسية الحالية ؟

التقييم المنصف والمجرد من الانحياز للذاتي على حساب الاضرار بالموضوعي لا يستطيع القول أن كل شيء تمام وبأن كل شيء صواب ، فذلك لا يقل سلبية عن القول: أن كل شيء غير تمام وكل شيء خطأ على ما في الأول من النفاق وعلى ما في الثاني من الجحود في التعامل مع الأزمة السياسية، لان الصحيح أو الأصح ان يقال أن هناك ايجابيات وهناك سلبيات سواءً في أداء الاعلام الرسمي أو في أداء الاعلام الحزبي أو في أداء الاعلام الأهلي المستقل، بعضها أخطاء إرادية مقصودة أخذت شكل الفعل أو رد الفعل اللامعقول واللامقبول وتحتاج الى المراجعة الذاتية والموضوعية والتراجع عن الخطأ الى الصواب تحت تأثير الثقافة الديمقراطية والمسؤولية وبعضها أخطاء لاإرادية ناتجة عن قصور في الامكانيات وقصور في الخبرات ونقص في المعلومات وتحتاج الى المزيد من الطاقات والامكانيات والقدرات والوسائل التقنية والتكنولوجية والالكترونية اقلها ممكنة واغلبها مستحيلة في مجتمع كثير السكان قليل الامكانيات والموارد الطبيعية قرر انتهاج الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وسط موروث شمولي مثقل بمخلفات الجهل والفقر والتكوينات والعصبيات العقلية والنزعات المناطقية والطائفية ناهيك عن العصبيات الحزبية والإيديولوجية، لذلك لا نستطيع التقييم من خلال الوقوف في الحاضر والنظرة الى المستقبل فقط كنظرة مبنية على ما لدينا من الطموحات والتطلعات الحالمة دون النظرالى الماضي وتبيان ما كان سائداً بالقياس والمقارنة مع ما هو متحقق من منجزات كبيرة وعملاقة مهما تضاءلت مع ما لدينا من طموحات حالمة ومقطوعة الصلة بما قبلها وهذه هي الأزمة التي تستحوذ على تفكير شباب اليوم في تقييمهم لما لديهم من الحكام ،اخلص من ذلك الى القول أن أداء الاعلام الرسمي مهما كان به من الأخطاء والتجاوزات والشطحات والإساءات إلا انه عقلاني قياساً الى ما نلاحظه من أخطاء وتجاوزات وشطحات وإساءات التي تصل الى حد الإسفاف والسب العلني في الإعلام الحزبي والأهلي.

القنوات الفضائية

وماذا عن تعامل الاعلام الخارجي خاصة الفضائيات العربية ومدى الحيادية والموضوعية في التعرض لما يجري في اليمن؟

القنوات الفضائية نوعان : النوع الذي لا يتمتع بالحد الأدنى من المهنية ويضع نفسه في صف المعارضة 200 ٪ يتحول من إعلام مهني الى إعلام انتقامي يحرض الشعوب بالتمرد على قياداتها مستبدة كانت أو وصلت الى الحكم بالقوة الانقلابية والشمولية كما هو الحال في تونس ومصر أو ديمقراطية وصلت الى الحكم بشرعية دستورية تعكس الإرادة الحرة للهيئة الناخبة كما هو الحال في الجمهورية اليمنية مثل قناة «الجزيرة» التي تحولت من قناة خبرية مروجة للفكرة الليبرالية الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة استناداً الى مرجعية دستورية ومنظومة قانونية ولدت في أحضان التعددية والوحدة واستوعبت معظم المعايير الدولية اذا لم اقل كل المعايير الدولية الديمقراطية ، هذه القناة تعكس الرغبة السياسية الخفية للممولين لها مضافاً اليها رغبتهم الانتقامية الظاهرة والمعلنة تجاه هذا الرئيس او ذاك ويليها في المرتبة الثانية بعض القنوات العربية أو الإيرانية المتأثرة بما يرسم للدول الداعمة لها من سياسات وتوجهات حسب طبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية القائمة بينها وبين الدول المستهدفة من هذه المظاهرات والاعتصامات للسلطة والمسيرات المطالبة بالتغيير من الشمولية الى الديمقراطية القائمة على التعددية والتداول السلمي ، وإذا أضفنا اليها القنوات الفضائية الليبرالية الأمريكية كـ (الحرة) أو البريطانية كالـ (بي بي سي) سواءً الناطقة باللغة العربية او بالانجليزية تبين لنا من ثم ان المعارضة انفردت بسهم الأسد من هذه التغطيات الاعلامية قياساً الى من هم في الحكم حسب القدرات الذاتية للمتحدثين.

أعود فأقول ان القنوات الفضائية التي تتصدر الإعلام الخارجي قد وضعت نفسها في صف المعارضة بنسب متفاوتة ولم تستفد منها الأغلبية الحاكمة إلا بنسبة ضئيلة ناهيك عن الدور المضلل لقناة (سهيل) التي تبث من خارج الوطن وتستفيد من عدم وجود قانون يلزمها بالمصداقية والموضوعية لذلك لا غرابة إذا قلنا أن الأزمة في اليمن هي بالأساس أزمة اقتصادية تحولت الى أزمة سياسية ناتجة عن الخلافات والصراعات السياسية حولتها القنوات الفضائية بين من هم في الحكم ومن هم في المعارضة الى معركة إعلامية غير متكافئة لعبت فيها القنوات الفضائية دوراً لا يمكن التقليل من شأنه وبالذات قناة (الجزيرة) التي تحولت من النقيض الى النقيض واصبحت تردد نفس ما تروج له قناة «سهيل» الناطقة باسم التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب المشترك التي تبث من الخارج في وقت لا يوجد فيه قنوات خاصة ناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وفي الوقت الذي لا يستطيع فيه الاعلام الحكومي ان ينزل الى مستوى الاعلام الحزبي بحكم التزامه بالسياسة الاعلامية الرسمية، يبقى التصدي لزيف التجاوزات والسقطات الحزبية لا نستطيع القيام به إلا من زاوية الدفاع عن الشرعية الدستورية والمؤسسات الدستورية التي تتعرض للتآمر الهادف الإطاحة بكل المكاسب والثوابت الوطنية المتمثلة بالثورة والوحدة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمستمرة.

لقد حرص الاعلام الرسمي بقدر الإمكان على كشف هذه الأساليب التي تروج لها قناة (الجزيرة) وغيرها من القنوات المعادية من خلال فضح وتعرية تلك الفبركات الملفقة على نحو جعل الأغلبية الساحقة من المواطنين يراجعون مواقفهم من قناة (الجزيرة) وما تروج له من دعاية زائفة والكاذبة وتعمدها تهميش الاعتصامات والمظاهرات والمسيرات المؤيدة للشرعية الدستورية وتضخيم تلك المظاهرات والاعتصامات والمسيرات المطالبة بإسقاط النظام من خلال شخصنة الخطابات الدعائية وتركيز الحملة على الرئيس وأبنائه وتصويرهم بأنهم العلة الأساسية لما تعانيه اليمن من الأزمات السياسية والاقتصادية في وقت يعرف فيه أبناء الشعب اليمني المنجزات العملاقة التي تحققت في عهد الرئيس.

تبادل وجهات النظر

عقدتم اخيراً اجتماعاً مع مراسلي الصحف والوكالات الخارجية.. ماذا تم في هذا اللقاء وما هي الرسالة التي أردتم إيصالها عبرهم الى العالم الخارجي ؟

كان الهدف من الاجتماع بالمراسلين المعتمدين للصحف والقنوات الفضائية التعارف وتبادل وجهات النظر والحرص على إقامة علاقة ثقة متبادلة بين الوزارة وبين المراسلين سواءً في مجال تذليل الصعوبات التي تحول دون حصولهم على ما هم بحاجة إليه من المعلومات الصحفية أو في مجال انتهاج الحيادية والمصداقية في رسائلهم ، كما تم في هذا اللقاء الودي استعراض بعض المشاكل والصعوبات وكان في مجمله لقاءً ناجحاً نأمل ان يستمر ويتواصل لما فيه خدمة المصلحة الوطنية وتطوير رسائلهم المهنية نحو الجهات التي يرتبطون بها وقد كانت مطالبهم صريحة وبسيطة تتلخص في سرعة الحصول على المعلومات الصحيحة من مصادرها والاحترام للبطاقة الصحفية التي يحملونها على نحو يجعلنا نناشد جميع الإخوة المسؤولين في الدولة وفي الحكومة ان يغيروا أساليب تعاملهم مع رجال الصحافة ومراسلي الوسائل الاعلامية في الداخل والخارج وتتلخص في الاحترام المتبادل والشفافية المحققة للوضوح في المعلومة حتى لا يضطروا الى الاعتماد على ما يصل اليه هم من معلومات غير صحيحة تروج لها أحزاب المعارضة.

تقديم الاستقالات

مار أيكم فيمن انجروا وراء النزعة السياسية وتسرعوا في تقديم استقالاتهم من مواقعهم القيادية؟

نشعر بالأسف لان هؤلاء قدموا استقالاتهم من مواقعهم القيادية التي كانوا يشغلونها بقرارات سياسية لكننا لا نستطيع إعادتهم الى مواقعهم دون موافقة الجهات التي عينتهم لأنهم تركوا أعمالهم في ظروف صعبة مغلبين قناعاتهم السياسية على مواقعهم العملية ، باستثناء الموظفين الذين تركوا الوظيفة العامة وأصبحوا يعملون في قنوات خاصة ، وسوف يطبق عليهم القانون وسيتم استبدالهم بآخرين.

عصر الديمقراطية

في ضوء الاستقالات المقدمة من قبل قيادات اعلامية وصحفية في الصحف الرسمية على خلفية التطورات. .ما هو موقف وزارة الاعلام تجاههم.. وهل هناك محاولات لإقناعهم بالعدول عن ذلك؟

هذا العصر هو عصر الديمقراطية وعصر الاعلام والمعلومات والاتصالات والالكترونيات المعقدة تلاشت فيه الحواجز والقيود المكانية واصبح العالم قرية واحدة اذا لم اقل غرفة واحدة لا نستطيع فيه الانغلاق على أنفسنا مما يحدث حولنا وفي العالم من تبدلات ومتغيرات تحتم علينا استبدال الثقافة التقليدية الجامدة بالثقافة الديمقراطية والعلمية الدائمة الحركة والتغيير والتطور إذا أردنا تحصين أنفسنا من الأفكار والممارسات اللاخلاقية التي تتنافى مع ما لدينا من العادات والتقاليد والمعتقدات ذات الصلة بالأصالة القومية والإسلامية ولا بديل عن الانفتاح المدروس على كل ما هو ايجابي من التجارب الإنسانية للاستفادة من الايجابيات وتجنب السلبيات من المعرفة والثقافة المستنيرة دون حاجة الى الغرق في طوفان السلبيات عن جهالة.

الصحافة سياسة

تخلط السياسة بالاعلام وبأجندات خفية .. هذا ما افرزته التطورات في المنطقة عموماً كيف يمكن للاعلام العربي ان يحصن نفسه تجاه المفاهيم الوافدة؟

لا يمكن الفصل بين السياسة وبين الصحافة لان الصحافة سياسة والسياسة صحافة والاعلام المتحرر من العقد والنزعات المستبدة هو المرادف الموضوعي للديمقراطية لان حرية السياسة لا تنفصل عن حرية الصحافة وقدرنا ان نبدأ من النهاية التي وصل اليها العالم ولا نبدأ من البداية التي شهدت لحظة الانطلاق لان الليبرالية هي الديمقراطية والديمقراطية تعني التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وحرية الصحافة وحقوق الإنسان.

الأزمة اقتصادية

هل جزء من الأزمة في اليمن إعلامي أم سببه الإعلام.. وبرأيكم م الذي يتعين على وسائل الإعلام ان تفعله في الفترة القادمة؟

الأزمة في بنيتها التحتية تكاد تكون اقتصادية واجتماعية بامتياز لكنها في غياب العدد المطلوب من الموارد والطاقات الجاهزة تتحول عند أولئك الذين تطحنهم البطالة ويمزقهم الفقر الى مطالب سياسية ، لا بل قل ان المعاناة الاقتصادية والاجتماعية تجعل من هم في المعارضة يجدون الكثير مما يزايدون به على من هم في الحكم بدوافع سياسية ولان الاعلام وحرية الصحافة هما الرديف الموضوعي لحرية السياسة وحرية التجارة فإن الافراط في الاستخدام اللامسؤول للاعلام كوسيلة للإثارة والتمرد والثورة هو السلاح القادر على دغدغة عواطف الأغلبية الساحقة من المحتاجين والزج بهم في ثورات عاصفة قد تؤدي الى المزيد من الديمقراطية وقد تؤدي الى المزيد من الفوضوية المدمرة للحياة والحرية والأمن والاستقرار والتنمية.

المصلحة الوطنية

في ضوء انفتاح اليمن على الاعلام الخارجي .. كيف تتعاملون مع رغبة بعض وسائل الاعلام في إرسال أطقم وفرق فنية لتغطية الأحداث في اليمن؟

اخلص من ذلك الى القول ان المعركة الحالية هي في جزء كبير منها بأدوات ووسائل اعلامية كما سبق القول بأن الاعلام المرئي أصبح غولاً يمزق كل الحواجز والمسافات المكانية ليصل عبر الأثير الى كل بيت من البيوت اليمنية وغير اليمنية بإرادة الدولة وبدون إرادتها على الإطلاق.. ومعنى ذلك ان الحل يستوجب إطلاق الحقوق والحريات الاعلامية لكافة أنواع الصحافة المرئية والمسموعة والمقروءة لكي تتمكن الدولة اية دولة من تنظيم الاستخدام المسؤول للقنوات الفضائية وإخضاعها لما تستوجبه المصلحة الوطنية من الضوابط القانونية المهذبة للفكرة المنظمة لها بدلاً من التعاطي معها بأساليب اقرب الى الفوضوية وكمثال على ذلك قناة سهيل الفضائية التي تبث من الخارج دون خوف من الانعكاسات السلبية للكلمة غير المنظمة وغير الاخلاقية التي تغلب الزيف على الحقائق والكذب على الصدق والإثارة على الموضوعية والحقد والكراهية على الحب والتعاون بين أبناء الشعب الواحد فلو كان قانون الاعلام الالكتروني والقنوات الفضائية قد صدر برغم ما يشوبه من القصور لكان ذلك افضل للوطن والشعب ولكل الأحزاب والتنظيمات السياسية ولرجال الصحافة والاعلام لان صدوره ناقصاً سوف يقودنا الى التطور مقابل ما ينتج من اختراقات لأصحاب رؤوس الأموال القادرة على إصدار القنوات الفضائية من الخارج لذلك لابد من إصدار القانون بعد إضافة ما يجب إضافته من ملاحظات بناءة.

حفاظاً على الأمن والاستقرار والديمقراطية وتأكيداً على التمسك بالحوار والشرعية

اليوم.. أكبر حشد جماهيري في «جمعة التصالح»

صنعاء / متابعات :

من كافة أنحاء الجمهورية بدأت جماهير الشعب اليمني التدفق إلى العاصمة صنعاء، لإحياء جمعة جديدة اليوم لتأكيد تمسكها القوي بالشرعية الدستورية، والتعبير عن الوفاء الكامل لقائد مسيرة الوحدة والديمقراطية والتنمية فخامة الرئيس علي عبد الله رئيس الجمهورية، وتأييد دعوات الحوار، وآخرها الدعوة المعلنة ضمن مبادرة مجلس التعاون الخليجي في العاشر من أبريل الجاري.

«جمعة التصالح»، أسم عظيم اختارته جماهير الشعب اليوم ، تعبيراً عن تطلعها وحرصها على إنهاء الأزمة السياسية الراهنة، ووضع حد لحالة الفوضى والاختلالات الحادثة، وتحقيق التصالح بين مختلف الأطراف السياسية، وصولاً إلى التوافق الوطني والشراكة في قيادة مسيرة الوطن وترسيخ الأمن والاستقرار وحفظ المكتسبات الوطنية، ودعم مسيرة التنمية والبناء.

وتوقعت مصادر مطلعة أن تشهد «جمعة التصالح» الحشد الجماهيري الأكبر في تاريخ اليمن، حيث يتوقع أن يؤدي ملايين المواطنين صلاة الجمعة في ميدان التحرير بصنعاء، ثم يشاركون في مهرجان جماهيري ضخم بميدان السبعين، وذلك بالتزامن مع مهرجانات ومسيرات جماهيرية حاشدة في مختلف المحافظات، تعبيراً عن وقوف الغالبية العظمى من جماهير الشعب في صف الشرعية الدستورية والقيادة السياسية، ودعوتها للحوار، وإنهاء الأزمة الحادثة من خلال إنهاء الاعتصامات والتظاهرات وأعمال العنف والفوضى التي تقف خلفها أحزاب اللقاء المشترك، وتلحق أفدح الضرر بالأمن والاستقرار والاقتصاد الوطني ومسيرة التنمية.

وتواصل طوال الأيام الماضية خروج المسيرات الجماهيرية في محافظات الجمهورية المختلفة تعبيرا عن التمسك بالشرعية الدستورية، ورفض محاولات الانقلاب عليها، وتأييداً لدعوات الحوار، وللمبادرة الخليجية، وما سبقها من مبادرات من قبل فخامة الرئيس علي عبد الله صالح لمعالجة الأزمة السياسية وتحقيق التوافق الوطني في إطار الدستور، وبما يحفظ أمن اليمن واستقرارها ووحدتها ومكتسباتها الوطنية، ويضمن تداول السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق نحو الفوضى والعنف.